

قرار رقم ١٩١٥ لسنة ٢٠٢١
بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥
بشأن تعديل واصافة بعض مواد النظام الأساسي
لمجمعه التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية
الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع

رئيس الهيئة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية،
وعلى قرار الهيئة رقم (٢٥٢) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء مجمعه التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع وقيدها بالسجل المعد لذلك بالهيئة تحت رقم (٨)،
وعلى النظام الأساسي للمجمعه ،
وعلى قرار الجمعية العامة العادية للمجمعه المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٩
وعلى مذكرة قطاع التأسيس والترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

قدر

المادة (١) : يستبدل بنصوص المواد (٧، ١٠، ١١)، البند رقم ٤ من المادة رقم ١١١، البند رقم ٣ من المادة رقم ٤١٤ من النظام الأساسي للمجمعه النصوص التالية :

مادة (٧) الجمعية العامة :

الجمعية العامة للمجمعه هي سلطتها العليا، وتكون من رؤساء مجالس إدارات شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني الأعضاء أو نوابهم أو الأعضاء المنتدبين ويكون لهم الحق في تفويض من ينوب عنهم من شاغلي وظائف الإدارة العليا بهذه الشركات والجمعيات في حضور

اجتماعات الجمعية العامة للمجمعه ويرأس الجمعية العامة رئيس الاتحاد المصري للتأمين أو نائبه.





رئيس الهيئة

مادة (١٠) اللجنة الإدارية :

يكون للمجتمعه لجنة إدارية تنتخب من الجمعية العامة وتتكون من سبعة أعضاء يمثلون شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني الأعضاء بالمجموعة على أن يكونوا من بين رؤساء مجالس إدارات الشركات وجمعيات التأمين التعاوني أو نوابهم أو الأعضاء المنتدبين أو من بين شاغلي وظائف الإدارة العليا بهذه الشركات والجمعيات، وتحتاج اللجنة الإدارية من بين أعضائها رئيساً وتكون مدة تأثيرها ثلاثة سنوات.

البند رقم (٤) من المادة رقم (١١) اختصاص اللجنة الإدارية :

٤) إقرار التقرير السنوي عن نشاط المجتمعه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية متضمناً حساب جاري الشركات الأعضاء وقائمة المركز المالي.

البند رقم (٣) من المادة رقم (٤) اختصاصات المدير التنفيذي :

٣) إعداد الموازنة التقديرية للمجتمعه قبل بداية العام المالي بشهرين على الأقل.

المادة (٢) : إضافة ("البند رقم ١٠ للمادة رقم ٥ ، "البندين رقمي ١٣ ، ٤ للمادة رقم ٨ ، "البند رقم ٨

للمادة رقم ١١") للنظام الأساسي للمجتمعه النصوص التالية :

بند رقم (١٠) للمادة رقم (٥) مباشرة الاعمال:

١٠) تتولى المجتمعه احتساب المخصصات الفنية لوثائق التأمين الإيجاري على المركبات من خلال احتساب (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) وفقاً للأسس الفنية والقانونية المعترف عليها لحساب تلك المخصصات والتي يتم مراجعتها واعتمادها من قبل الخبير الاكتواري للمجتمعه على أن تقوم المجتمعه بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وشركات التأمين "أعضاء المجتمعه" بهذه المخصصات بصفة دورية "ربع سنوية - سنوية" دون ادراجها بالقوانين المالية للمجتمعه.

البندين رقمي (١٣ ، ١٤) للمادة رقم (٨) اختصاص الجمعية العامة :

١٣) تحديد بدلات حضور السادة أعضاء اللجنة الإدارية للمجتمعه الاجتماعات الدورية لها كذلك بدلات حضورهم اللجان الفرعية الأخرى المتبقية عنها كما يصرف نصف البدل لهم أو لمن يتم الاستعانة بهم من غير السادة أعضاء اللجنة الإدارية عند حضورهم اجتماعات اللجنة الإدارية واللجان الفرعية.

١٤) تحديد مكافأة سنوية للسادة أعضاء اللجنة الإدارية للمجتمعه.

البند رقم (٨) للمادة رقم (١١) اختصاص اللجنة الإدارية :

(١) بحصر (١) اقرار الموازنة التقديرية للمجتمعه قبل بداية العام المالي بخمسة وأربعين يوماً.



رئيس الهيئة

استحداث مادة جديدة برقم (٣٠) للنظام الأساسي للمجمعه :

المادة (٣٠) الالتزامات الضريبية :

على شركات التأمين "أعضاء المجمعه" أن تثبت كل ما يخصها من الإيرادات والمصروفات المتعلقة بفرع التأمين الإجباري على المركبات ضمن حساباتها وكذلك ضمن اقراراتها الضريبية السنوية، وتحملي شركات التأمين "أعضاء المجمعه" الضريبة على أرباح شركات الأموال عن هذا النشاط وتتولى سدادها بمعرفتها، وعلى الشركات الأعضاء أن تقدم للمجمعه سنوياً ما يثبت تضمين وعائدها الضريبي كل ما يخص التأمين الإجباري على المركبات إيراداً ومصروفاً.

المادة (٤) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عصان

٤٦٠٧٦

